

## السياسات التعليمية في الدول العربية بين قيود التمويل واستراتيجيات الإصلاح والتطوير

### Educational policies in Arab countries between funding constraints and strategies of reform and development

كرمين سميرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة معسكر

الجزائر

rebanisam@yahoo.fr

تاريخ النشر 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/15

تاريخ الاستلام: 2019/03/17

#### ملخص:

يعد تمويل السياسات التعليمية في الدول العربية من أهم المشاكل التي تعرقل تحقق أهدافها، حيث تصطدم الأهداف المسطرة التي تتطلع الحكومات لتحقيقها مع ما هو متاح ومحدود في الموازنة العامة للعملية التعليمية، وعلى هذا الأساس لا يمكن تحقيق جودة عالية ومتميزة في الخدمات التعليمية ما دامت فرص التمويل قاصرة ومنعدمة، ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الورقة البحثية دراسة وتحليل موضوع تمويل السياسات التعليمية في الدول العربية، مع التطرق إلى أهم العراقيل والمشاكل التي حالت دون تحقيق أهداف السياسات التعليمية في بعض الدول العربية، ومع الإشارة إلى أهم التحديات التمويلية والإستراتيجيات المتبعة والبدائل المتبعة. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي لا بد من العمل على زيادة الموارد المخصصة لتمويل السياسات التعليمية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العمومي المخصص للتعليم وتحقيق نظام كفاء لتوزيع الموارد، وترشيد مجانية التعليم المتاح للجميع الطبقات، وكذا توزيع الموارد المالية بشكل عادل وكفاء.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية، مشاكل التمويل، الإنفاق العمومي، الإستراتيجيات البديلة.

**Abstract:** The financing of educational policies in the Arab countries is one of the most important problems that hinder the achievement of its objectives. The government's goals are aimed at achieving the available and limited budget of the educational process. Therefore, high quality and excellence in educational services cannot be achieved as long as funding opportunities. In this paper, we attempt to study and analyze the issue of funding educational policies in the Arab countries, while addressing the most important obstacles and problems that prevented the achievement of the objectives of educational policies in some Arab countries, and with reference to the most important challenges and strategies and alternatives followed. The main findings of the study are to

increase the resources allocated to finance educational policies by improving the efficiency of public expenditure on education, achieving an efficient allocation system, rationalizing free education for all classes and distributing financial resources in a fair and efficient manner.

**Key words :** educational policies , financing problems , public spending, alternative strategies.

#### المقدمة:

يخصى التعليم بمكانة هامة لدى الدول، ولا تخلو الأجندات السياسية للحكومات دون أن تتخللها قضايا التعليم على رأس أولوياتها، خاصة بعد أن أدركت الدول العربية أن للتعليم انعكاسات مباشرة على التنمية الاقتصادية للدولة، فعملت بالنهوض بقطاع التعليم من خلال الإصلاحات لمواكبة الدول المتقدمة، لكن ما قيد سيرها نحو الأفضل هو محدودية الموارد المالية، حيث يوجد ضغوطا كبيرة على الموارد العامة للدول في ظل العجز المستمر للموازنة العامة لدى الدول العربية، الأمر الذي يقلل من إمكانية زيادة التمويل الذي يوجه لقطاع التعليم، خاصة أن جل الدول تعتمد على التمويل الحكومي الذي لا يفي بالمطلبات تحديث وتطوير مخرجات التعليم، وما يعاب على السياسات التعليمية في الدول العربية هو تطبيقها مجانية التعليم أمام زيادة النمو السكاني وضعف ومحدودية التمويل الحكومي.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الذي نريد الإجابة عنه في هذه الورقة البحثية وهو:

ما هي استراتيجيات إصلاح التعليم في الدول العربية أمام محدودية التمويل؟

أولا: التجربة المغربية :

بعد حصول الدولة المغربية على الاستقلال سنة 1956، قررت تطبيق نظرية البديل الوطني وذلك للاستبدال السياسة المتبعة من طرف الاحتلال الفرنسي في مجال التعليم بسياسة أخرى تقوم على مبادئ أربعة أساسية لإصلاح التعليم وهي التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للتربية الوطنية سنة 1958 والذي شمل ممثلي من وزارة التعليم ووزارات الأخرى المختصة وممثلي القوى الوطنية كالأحزاب والنقابات واتحاد الطلاب وذلك لجعله مقرا تتم فيه الاستشارات لتحديد السياسات التعليمية والثقافية، لكن

السياسات التعليمية بقيت خاضعة لما يمليه الواقع دون أن تعتمد على المبادئ المقترحة للإصلاح وذلك إلى غاية 1960، لكن بعد المخطط الخماسي 1960-1964، تم تجسيد المبادئ الأربعة على أرض الواقع وكانت انطلاقة قوية بقيت امتداداتها تنعكس على السنوات اللاحقة.

وبعد أن تم تحقيق التعميم في التعليم وارتفاع عدد المتعلمين، لم تستطع الدولة تحمل مصاريف هذه الأعداد الضخمة من المتعلمين، فقررت التراجع عن سياسة التعميم بسبب عجز ميزانيتها عن تحمل نفقات هذا العدد الكبير من الطلبة والتلاميذ، واعتبرت أن سياسة التعميم بغير الواقعية، وعلى إثرها أصدر وزير التعليم في مطلع الستينات سياسة تعليمية جديدة سميت نسبة له " بسياسة بنهيمه " حيث كان مفادها أن الحكومة لا تستطيع تلبية جميع الحاجات التعليمية، لأن مواردها المالية محدودة والميزانية المخصصة للتعليم لا تتوافق مع تزايد عدد المتدربين، ولهذا الغرض تم انتهاج سياسة تضيق قاعدة المقبولين بغية الحد من عدد التلاميذ وإخضاع التعليم للمحك الاقتصادي، وبهذا أصبح مذهب بنهيمه يتخلى تدريجيا عن مبدأ التعميم، واهتمامه أكثر بالتعريب في كل مراحل التعليم، أما مبدأ المغربية لم يجسد بشكل عام إذ لا تزال الإدارات التربوية تسير من طرف الأجانب، وقد أثارت هذه السياسة التعليمية لغطا وجدلا كبيرا من قبل الأحزاب والنقابات وجمعيات أولياء التلاميذ واتحاد الطلبة، والذي قوبل بالصمت من قبل الحكومة ومواصلة تشديدها في قبول التلاميذ، حيث بلغ عدد التلاميذ في الأطوار الثلاثة في سنة 1968 ب 232050 تلميذ، بينما بلغ عدد الطلبة الجامعيين في نفس السنة ب 7400 طالبا، وعليه فإن تخلي الحكومة عن سياسة التعميم من أجل التحكم في عدد المتدربين ومسايرة ميزانية التعليم، كان دافعا قويا في انتشار الأمية في هذه الفترة.<sup>1</sup>

في سنة 1985 اضطرت الحكومة إصلاح النظام التربوي تحت ضغط البنك الدولي، واقترن الإصلاح بإعادة النظر في المناهج الدراسية ومراجعة الكتب المدرسية، والاهتمام بالجانب العلمي والتقني والتكنولوجي، وتعزيز مبدأ التعريب وتنويع التعليم.

■ في سنة 1994 قامت الحكومة بإعادة تجديد المنظومة التربوية والمؤسسات التعليمية، من خلال إقحام الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين المدرسة والمجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمع السياسي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

■ في سنة 2000 ارتأت الحكومة إقامة إصلاح سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، بغية الرفع من جودة التعليم خاصة من جانب المحتوى والمناهج، حيث تم إعادة النظر ومراجعة البرامج والمناهج المتبعة وكذا الكتب والمراجع المدرسية...

وانطلاقاً من هذه الإصلاحات استطاعت الحكومة أن تحقق مبدأ التعميم في التعليم، مما أدى إلى ارتفاع عدد المتعلمين، ولكن في نفس الوقت وجدت الوزارة نفسها أمام عدة مشاكل من بينها تراجع وتدني المستوى التعليمي وغياب المردودية والتحصيل العلمي للمتعلمين والضعف اللغوي والعلمي والتقني لدى التلاميذ وعدم قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة...، ما دفع الوزارة إلى إعادة النظر من جديد في سياستها التعليمية واهتمامها بالجانب الكيفي بدلا من الجانب الكمي.<sup>2</sup> الذي استنزف مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة والتي انتقلت من 16 % في سنة 1999 إلى 26% في سنة 2008، أي ما يفوق 37 مليار درهم وما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في نفس السنة ب 600 دولار لكل فرد في حدود 21 سنة، في حين تصل النسبة في تونس إلى 1020 دولار و 950 دولار في الأردن و 1600 دولار في جنوب إفريقيا، وهذا ما يدل على ضعف المؤشر التربوي بالمغرب مقارنة بالدول المماثلة.<sup>3</sup>

فبالرغم من الموارد المالية الكبيرة التي صرفت على التعليم ما زال التعليم يعرف مشاكل عويصة وأزمات خانقة على جميع المستويات والأصعدة، مما جعلته يحتل مراتب متدنية بين الدول، والذي قوبل بتهرب القائمين على القطاع من مسؤولياتهم وإلقاؤها على غيرهم مما سبقوهم، فقررت وزارة التعليم تفعيل البرنامج الإستعجالي 2009 - 2012، وذلك بغية ترقيع والملمة ما تبقى من النخبة الحاكمة، حيث قامت بضخ ما يقارب 32 مليار درهم في ميزانية التعليم،<sup>4</sup> والمساهم الأكبر

فيها هي الدولة بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها من طرف الشركات الداخلية (الجماعات المحلية) والشركات الخارجية،<sup>5</sup>

سارعت وزارة التربية بتنفيذ جملة من الإجراءات الفورية، لغرض إنقاذ المنظومة التربوية من الضياع بعد تفاقم الأزمات والمشاكل وتردي الأوضاع في قطاع التربية، حيث اعتمدت على نتائج القرارات الدولية بعد تقويمها للمنظومة التربوية المغربية، وأخذت بالاقتراحات السديدة والتوصيات والحلول الوجيهة، ومن بين هذه القرارات الإستعمالية المقترحة والتي تسعى الوزارة من خلالها تحقيق أهدافها الجوهرية الثلاثة والمتمثلة في إعداد المدرسة وتكوين المدرس وجلب التلاميذ للدراسة وهي كالتالي:<sup>6</sup>

- محاربة ظاهرة الاكتظاظ في المدارس من خلال تشييد المزيد من المدارس والمؤسسات التعليمية.
- إدخال المعلوماتية للمؤسسات التعليمية وذلك لعقلنة المنظومة التربوية والتحكم في التسيير.
- وضع مخطط سنوي لتكوين المدرسين بصفة مستمرة وتقوية آليات التأطير والإشراف التربوي لتحقيق مردودية تعليمية متميزة.

- الاهتمام وتشجيع الطاقات المبدعة في مجال البحث العلمي سواء كانت المنظومة التأهيلية أو الجامعية.
- تعميم التمدرس واستقطاب جميع التلاميذ للحد على الأمية والتحكم في الهدر المدرسي.

نتيجة لهذه الجهود استطاعت وزارة التعليم تحقيق سياسة التعميم بشكل عام على مستوى المرحلة الابتدائية، حيث ازدادت معدلات التعليم الابتدائي وانتقلت من 50% في سنة 1980 إلى 97% في سنة 2012، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التحاق البنات في الريف بالمدرسة والذي تضاعف أربعة مرات ما بين 1990 إلى 2011، حيث انتقل من 22% سنة 1990 إلى 96% سنة 2011، كما أن معدلات التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية عرفت انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من 8% في سنة 1990 إلى 3% في سنة 2012.<sup>7</sup>

ثانيا: التجربة القطرية:

لقد أولت الحكومة القطرية اهتماما كبيرا بقطاع التعليم، إذ قامت بتجسيد جملة من البرامج التعليمية والمخطط الإستراتيجية ذات رؤى مستقبلية لسنة 2030، وذلك إيمانا منها بأهمية تعميم التعليم من

خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وفي هذا الإطار استطاعت الحكومة تحقيق عدة إنجازات كانت ضمن تطلعات سياستها التعليمية، كرفع من معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع الأطوار وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم، وتحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم كرفع من كفاءة المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، وكذا توفير مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للمتعلمين وتوفير لهم البيئة الآمنة للتعليم.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الحكومة القطرية قد بدلت جهودا حثيثة لكي تكون في مصاف الدول التي حققت أهداف التعليم للجميع، خاصة بعد أن التزمت بتحقيق ذلك أمام المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو في سنة 2000، حيث قامت بترجمة ذلك في إنجازات كبيرة في مجال النمو التربوي والتعليمي، واستطاعت أن تحقق التعميم في التعليم، وهذا ما تطابق مع الرؤية الوطنية 2030 وإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2011 - 2016).<sup>8</sup> ومن أهم الأهداف التي سعت جاهدت لتحقيقها هي

■ الاهتمام بتعليم الأطفال في سن مبكرة، وفي هذا الصدد وضعت الحكومة سياسات التعليم تركز على إلزامية التعليم في رياض الأطفال، وتوسع في إنجاز البنية التحتية لاستيعاب عدد كبير من الأطفال، حيث استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة في عدد الأطفال الملتحقين بالرياض، إذ سجلت سنة 2010 ما يقارب 22695 طفل، لتصل سنة 2015 ما يقارب 48680 طفل، وما يعادل 33 % من القطريين و 67 % من غير القطريين، هذا ما يفسر توسع الحكومة بشكل كبير للتعليم ما قبل المدرسة.

فبالنسبة لرياض الأطفال الحكومية فقد ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بها من 4671 طفل في العام الدراسي 2010/2009 إلى 8036 طفل في العام الدراسي 2015/2014، ويمثلون 90 % من القطريين و 10 % من غير القطريين، أما بالنسبة للمسجلين في رياض الأطفال الخاصة فقد بلغ في العام الدراسي 2015/2014 ب 40644 طفل، ويمثلون 22 % من القطريين و 78 % من غير القطريين، لكن الملاحظ أن عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال الخاصة عرفت انخفاضا طفيفا في السنوات الأخير مقارنة بما سبق وذلك راجع إلى توفير الرياض الحكومي بالمجان بغية التوسع في تعميم التعليم.<sup>9</sup>

■ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الأساسي بحلول سنة 2015، وذلك لتمكين كافة الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني، حيث أن هذا الهدف تم إدراجه ضمن الخطة الإستراتيجية للتعليم والتدريب (2011-2016)، حيث قامت الحكومة بوضع سياسة تعليمية تدعو إلى إلزامية التعليم من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية ، وذلك بغية تحقيق معدل التحاق يفوق 95 %.

كما شملت الإستراتيجية الرغبة في توسيع البنية التحتية وذلك لاستقطاب عدد كبير من الملتحقين بالتعليم، وكذا تقديم حوافز لجذب المدارس المتميزة لإقامة فروع لها داخل قطر، وتحسين جودة المناهج والبرامج الدراسية، وتعزيز مشاركة الأولياء والمجتمع المدني في الأمور المتعلقة بالتعليم.

وبالفعل استطاعت الحكومة القطرية أن تتحقق معدلات متقدمة من نسبة الالتحاق بالتعليم حيث وصلت إلى 94 % وهذه النسبة تقارب النسب المحققة في الدول المتقدمة، وكذا غياب الفجوة بين الجنسين، ويفسر هذا بقدرة الحكومة على تحقيق أهداف سياستها التعليمية والمتمثلة في توفير التعليم الشامل والمجاني لكلا الجنسين ومع توفير كافة الاحتياجات التعليمية لإنجاح العملية التعليمية.<sup>10</sup>

■ تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع وتحقيق المتعلمين نتائج مرضية في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

■ تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم مع ضمان تكافؤ الفرص بينهم.

■ تحقيق تحسن بنسبة 50 % في مستويات محو الأمية للكبار بحلول 2015، حيث استطاعت تحقيق نتائج إيجابية بوصول معدلات القرائية لدى الشباب ما بين 15 سنة و 24 سنة في سنة 2013 إلى 99 %، وانخفضت نسبة الأمية إلى 2.5 % للفئة العمرية التي تفوق 15 سنة.<sup>11</sup>

على ضوء ما سبق فإن التعليم في الدولة القطرية قد خطى خطا كبيرة، واستطاع أن يحقق نتائج إيجابية، تطابقت مع مضمون أهداف سياساتها التعليمية التي وضعتها، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وتحقيق المساواة بين الجنسين وانخفاض معدلات الأمية لدى الكبار بالإضافة إلى عدة أهداف لم نذكرها، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الإنفاق العمومي على التعليم نظرا لاهتمام الدولة بالتعليم وهذا ما جعلها تقوم بتأسيس صندوق للإنفاق على التعليم من حصة الاستثمار في ثروة الدولة من

الغاز، لكي لا تتأثر ميزانية التعليم عند الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، وفيما يلي سنتطرق إلى الإنفاق العمومي على التعليم في قطر وكيفية توزيعه:

#### - الإنفاق على التعليم:

حرصت الحكومة القطرية على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ما تتطلع إليه في قطاع التعليم، حيث أنشأت صندوق وقفي للتعليم والصحة. وفي الجدول الموالي سنبين تطور حجم الإنفاق العمومي على التعليم في قطر خلال الفترة من 2000-2001 إلى 2012-2013.

الجدول رقم: ( 01 ) تطور حجم الإنفاق العمومي على التعليم (بالدولار الأمريكي)

السنوات	إجمالي الإنفاق العمومي على التعليم
2001-2000	460887362.64
2006-2005	125727240330
2011-2010	443970793.04
2013-2012	5884642929.87

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، المرجع السابق، ص 26.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا حجم الإنفاق العمومي على التعليم عرف ارتفاعاً مستمراً من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من سنتي 2000 و 2001 من 460887362.64 دولار أمريكي إلى 5884642929.87 دولار أمريكي في سنتي 2012 و 2013 أي تضاعف حجم الإنفاق على التعليم مرتين، ويمكن إرجاع ذلك إلى اهتمام الحكومة بالتعليم، حيث استحوذ الإنفاق على التعليم على نسبة 10.8 % من الميزانية العامة للدولة في سنة 2013.



تكلفة الطالب:

■ الجدول رقم: (02) متوسط تكلفة الطالب

السنوات	التكلفة بالريال القطري
2006 – 2005	37982
2011 – 2010	49080
2012 – 2011	64637
2013 – 2012	87837

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، المرجع السابق، ص 27.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ارتفاع تكلفة الطالب من سنة إلى أخرى، ويمكن إرجاعه إلى التضخم الاقتصادي والزيادات في أجور المعلمين وارتفاع تكلفة المباني المدرسية والمشاريع والبرامج التطويرية.<sup>12</sup>

- الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية كنسبة مئوية من الإنفاق العمومي:

الجدول رقم: (3) حجم الإنفاق على الكتب المدرسية والمواد التعليمية

نسبة الإنفاق	مقدار الإنفاق بالريال القطري		السنوات
	المواد التعليمية	الكتب المدرسية	
% 3.96	7009514	15687153	2011 – 2010
% 2.50	9754235	22345472	2012 – 2011
% 1.29	10936911	23069165	2013 – 2012

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، المرجع السابق، ص 109.

نلاحظ من خلال الجدول أن مقدار الإنفاق على الكتب المدرسية والمواد التعليمية قد تضاعف عبر السنوات، وهذا ما يمكن ترجمته بسعي الحكومة تجسيد سياستها التعليمية في تعميم التعليم.

#### ■ تعويض المدرسين:

لتحقيق الرؤية الوطنية 2030، سعى المجلس الأعلى للتعليم على توفير المعلمين المؤهلين ولهم كفاءة عالية بما يتوافق مع تطلعات الإستراتيجيات التعليم والتدريب، وعليه حرص على رفع رواتب وأجور المعلمين لتحسيسهم على العطاء أكثر، وفي الجدول التالي نبين النسب المتقوية لرواتب المعلمين من الإنفاق العمومي على التعليم<sup>13</sup>.

الجدول رقم: ( 04 ) نسبة رواتب المعلمين من الإنفاق العمومي على التعليم.

السنوات	نسبة رواتب المعلمين (%)
2006 – 2005	64.50
2011 – 2010	23.49
2012 – 2011	15.52
2013 – 2012	13.16

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، المرجع السابق، ص 109.

#### ثالثا: التجربة المصرية:

انطلاقا من سنة 2006 كثر الحديث عن ضرورة إقامة إصلاحات في قطاع التعليم، وذلك للنهوض من الأزمات والعثرات التي تعترض طريقه، حيث أصدرت الحكومة عدد كبير من الوثائق الرسمية بهذا الشأن، والتي تضمنت تعهدات والتزامات اتجاه التعليم، وكان أولها إصدار سياسة تعليمية أطلق عليها تسمية "مبارك والتعليم" وارتأت الحكومة من خلالها تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: وهي إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة وجودة شاملة في التعليم وكفاءة النظم المؤسسية، وفي السنة ذاتها أصدرت قانون رقم 82 الذي نص على إنشاء هيئة قومية لضمان جودة التعليم واستفائها لجميع عناصر العملية التعليمية، وفي العام

المواي اقترحت الوزارة خطة إستراتيجية لإصلاح التعليم قبل المرحلة الجامعية ما بين 2007- 2008 و2011- 2012 وكانت تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في التعليم، وذلك انطلاقاً من عنصر الجودة والعدالة، وذلك بغية الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الحديث الذي يواكب الاتجاهات العالمية.<sup>14</sup>

في مطلع سنة 2014 تم إصدار دستور الجمهورية والذي نص على أن " التعليم حق لكل مواطن وتلتزم الدولة بتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعة لا تقل عن 4% من الناتج الإجمالي، وتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية". كما جاء في نص المادة 238 على أن " تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم المقررة في الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية 2016- 2017.

في نفس السنة أعدت خطة إستراتيجية للمرحلة قبل الجامعة بعنوان " التعليم المشروع القومي لمصر" وغايتها الأساسية هي إتاحة فرص متكافئة للتعليم لكل طفل، وتحسين جودة الخدمات التعليمية، وتدعيم البنية المؤسسية.<sup>15</sup>

ولتحقيق الأهداف الواردة في الوثائق الرسمية التي أصدرتها انطلاقاً من 2006، ألزم الحكومة توفير مجموعة من المدخلات اللازمة كالمدارس والمؤسسات التعليمية والتجهيزات والأدوات الملائمة وكل المعدات والأجهزة التكنولوجية المناسبة، وأجور لائقة للمعلمين لكي يكون العطاء أفضل. وعلى هذا الأساس خصصت مبالغ مالية اللازمة لتلبية الاحتياجات التعليمية.

وفيما يلي سنتطرق إلى تطور حجم الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة في الفترة الممتدة من (2006-2007 إلى 2016- 2017):

الجدول رقم: (05)

■ حجم الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة في الفترة الممتدة من (2006-2007 إلى 2016-2017):

السنة المالية	الإنفاق العمومي على التعليم (مليار جنيه)	معدل النمو السنوي (%)
2007-2006	18.7	-
2008-2007	20.9	11.8
2009-2008	22.4	7.2
2010-2009	26.5	18.3
2011-2010	31.2	17.7
2012-2011	34.3	9.9
2013-2012	42.7	24.5
2014-2013	55.0	28.8
2015-2014	67.8	23.3
2016-2015	69.3	2.2
2017-2016	72.4	4.5

المصدر: الزنفلي أحمد محمود، (2017)، المرجع السابق، ص 129.

من الجدول أعلاه يتبين لنا نمو حجم الإنفاق العمومي على التعليم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2017، حيث ارتفع من 18.7 مليار جنيه في السنة المالية 2006 – 2007 إلى 72.4 مليار جنيه في السنة المالية 2016 – 2017.

وتذبذب معدل النمو السنوي للإنفاق العمومي على التعليم بين الارتفاع والانخفاض، وهذا ما يدل على أن الإنفاق على التعليم يفتقد إلى تراكمية النمو على مدى زمني طويل، حيث يتذبذب إلى التراجع بدلا من التزايد.

فبالرغم من الزيادات التي عرفها حجم الإنفاق العمومي على التعليم من سنة إلى أخرى إلا أنها لا تمثل زيادات حقيقية بقدر ظاهريتها، نظرا لما صاحبها من ارتفاعات في معدل التضخم والأسعار، حيث ارتفع معدل التضخم من 8.5 % في السنة المالية 2006 – 2007 إلى 31.7 % في فبراير 2017، أي بمعدل يقدر ب 287.2 % من الفترة الممتدة من 2006 إلى 2017<sup>16</sup>.

وعليه يمكن القول أن نمو معدل الإنفاق العمومي على التعليم ومعدل التضخم كان بنفس الوثيرة إلا أنه في السنتين الأخيرتين عرف المعدل السنوي للإنفاق العمومي تراجعا كبيرا في حين أن معدل التضخم عرف ارتفاعا شديدا وهو ما يترجم بعدم كفاية المخصصات المالية للتعليم، أي أن حجم الإنفاق لا يتناسب مع ما تم الإعلان عنه لتطوير نظام التعليم وللارتقاء بمستوى جودته وإتاحته للجميع.

#### الجدول رقم: ( 06 )

■ نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم خلال الفترة 2006 – 2007 و 2016 – 2017):

السنة المالية	نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم	معدل النمو السنوي (%)
2007-2006	1318.5	-
2008-2007	1446.7	9.4
2009-2008	1512.1	5.1

12.2	1727.5	2010-2009
10.7	1955.1	2011-2010
8.4	6160.1	2012-2011
21.2	6160.1	2013-2012
28.3	3280.4	2014-2013
18.8	3885.6	2015-2014
0.9-	3856.6	2016- 2015
1.0	3890.7	2017-2016

المصدر: الزنفلي أحمد محمود، (2017)، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم قد عرف ارتفاعات مستمرة خلال الفترة 2006 - 2007 و 2016-2017، حيث انتقل من السنة المالية 2006-2007 من 1318.5 جنيه إلى 3890.7 جنيه في السنة المالية 2016 - 2017.

كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي لنصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم في تذبذب مستمر، ويتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، لكن في السنة المالية 2015 - 2016 قد عرف انخفاضاً حاداً، وعليه يمكن القول أن نصيب التلميذ من الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة يفتقد إلى تراكمية النمو على المدى الطويل، بحيث يتذبذب إلى التراجع بدلا من التزايد.

وعليه فتراجع معدلات النمو السنوي في نصيب التلميذ من الإنفاق العمومي على التعليم في السنتين الأخيرتين، يترجم بالتراجع الكبير للقيمة الحقيقية لنصيب التلميذ من الإنفاق العمومي على التعليم قبل

الجامعة، خاصة عندما عرفت الفترة ارتفاع شديد في معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية.<sup>17</sup> الجدول رقم: (07) نسبة الإنفاق العمومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي:

السنة المالية	07-06	08-07	09-08	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13	15-14	16-15	17-16
نسبة الإنفاق على التعليم من GDP	2.6	2.3	2.2	2.2	2.3	2.1	2.3	2.6	2.8	2.6	2.2

المصدر: الزنفلي أحمد محمود، (2017)، المرجع السابق، ص 136.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض وتراجع نسبة الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 2.2 % في السنة المالية 2006-2007 إلى 2.2 % في السنة المالية 2016-2017، وانطلاقاً من هذه النتائج يمكن القول أن الحكومة المصرية لم تلتزم بما نص عنه دستورها الذي حث على ضرورة تخصيص نسبة من الإنفاق على التعليم لا تقل عن 4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أكدت منظمة اليونيسكو في سنة 2012 على ضرورة التزام الدول بتخصيص للتعليم ما لا يقل عن 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حتى تضمن الفعالية والكفاءة والعدالة في تخصيصه، وعليه فإن الإنفاق الذي تخصصه الحكومة المصرية للتعليم يقل بالكثير عن المعايير الدولية التي حددتها منظمة اليونيسكو.<sup>18</sup>

–الجدول رقم: (08) نسبة الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة من الإنفاق الإجمالي

السنة المالية	07-06	08-07	09-08	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13	15-14	16-15	17-16
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي (%)	8.6	8.6	6.5	8.2	7.7	7.0	6.9	8.0	8.6	8.0	7.4

المصدر: الزنفلي أحمد محمود، (2017)، المرجع السابق، ص 140.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع وانخفاض نسبة الإنفاق العمومي على التعليم قبل الجامعة من إجمالي الإنفاق العمومي، حيث انتقلت النسبة من 8.6 % في السنة المالية 2006-2007 إلى 7.4 % في السنة المالية 2016-2017. وعليه فإن ما تخصصه الحكومة للتعليم ضئيل جدا وفي تناقص مستمر، في حين " أن منظمة اليونيسكو أكدت على ضرورة تخصيص للتعليم ما لا يقل عن 20 % من إجمالي الإنفاق".<sup>19</sup>

على ضوء ما سبق يمكن القول أن كل ما تخصصه الحكومة المصرية للتعليم هو غير كافي، وهذا ما يظهر تراجع دور الحكومة حيال ما أقرته في دستورها وسياساتها التعليمية وخططها الإستراتيجية، ويرجع ذلك إلى انتهاجها لسياسات انكماشية بهدف الإصلاح والتغيير، والتي كانت مشروطة من طرف البنك الدولي والصندوق النقد الدولي بتقليص للإنفاق العمومي على مختلف الخدمات ومنها التعليمية وذلك لفسح المجال للقطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى تدهور مدخلات نظام التعليم.

كما يمكن معرفة أيضا ما إذا كانت هذه المخصصات المالية توزع بكفاءة، فالإنفاق العمومي الموجه للتعليم يوزع على " ستة أبواب أساسية وهي: الأجور وتعويضات العمال وشراء السلع والخدمات والفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والمصروفات الأخرى وشراء الأصول غير المالية".<sup>20</sup> حيث أظهر التوزيع استحواذ الأجور وتعويضات العمال على أكبر نسبة من المخصصات المالية، حيث بلغ في السنة المالية 2006-2007 حوالي 86.9 %، وانتقل في السنة المالية 2016-2017 إلى 93.1 %، في حين أن نصيب شراء السلع والخدمات كان ضئيلا جدا، إذ بلغ حوالي 11.6 %، وهذه النسبة منخفضة جدا لا تكفي لتغطية متطلبات العملية التعليمية، لكون أن توفير الأدوات والتجهيزات المدرسية من الضروريات في العملية التعليمية، والتي تؤثر على جودة التعليم، ومنه فإن انخفاض مخصصات الإنفاق العمومي على التعليم قد تؤدي إلى تدني جودة التعليم.

كما أن نصيب الاستثمارات من الإنفاق على التعليم ضئيلة جدا، حيث بلغت 2.6 % في السنة المالية 2016-2017، واكتفت الحكومة بترميم وصيانة الأبنية القديمة، التي كان لها تأثير كبير مردود التلاميذ من جراء تكديسهم بسبب نقص الهياكل التعليمية والتجهيزات المدرسية، وهذا ما تنافي مع ما أقرته الحكومة في دستورها وسياساتها التعليمية.



كما يمكن التطرق إلى معيار العدالة والتقصي ما إذا كانت الحكومة المصرية تطبق العدالة والمساواة في الإنفاق على التعليم، لتحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وبين المناطق الحضرية والريفية، أوضحت النتائج المتحصل عليها بعد تقسيم الإنفاق المخصص للتعليم على المديرية، على أن نصيب المديرية يتفاوت من مديرية لأخرى، وهذا ما يؤثر بدوره على نصيب التلميذ، وعليه فإن توزيع المخصصات المالية على التعليم تتميز بعدم المساواة وعدم الإنصاف، وهذا ما يدل على وجود تحيز وميول واضح لبعض المديرية على حساب الأخرى.<sup>21</sup>

وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن الإنفاق على التعليم قبل الجامعة تميز بالانخفاض في الكفاءة والكفاية والعدالة، وهذا ما انعكس سلبا على الوضعية التعليمية وتدني المستوى التعليمي، وبالتالي فإن الوعود والالتزامات التي أقرتها الحكومة في سياساتها التعليمية ودستورها آلت كلها بالفشل دون تحقيقها لأهدافها التي كانت ترمي من خلالها إلى الارتقاء بالتعليم وتطويره وإتاحته لكل الأفراد دون استثناء، لكن ما تم إقراره كان مجرد حبر على ورق وهو في واد والمخصصات المالية في واد آخر.

### خلاصة:

لابد من إتباع عدة سياسات إصلاحية لتحقيق أهداف السياسات التعليمية في الدول العربية ومنها:

- إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية حتى يكون هناك تكامل في المنظومة التربوية.
- تنوع مصادر التمويل من خلال مساهمة المتدربون في بعض الرسوم الدراسية.
- إعادة النظر في مبدأ مجانية التعليم، والتي لا بد أن تخص فئة معينة من المجتمع.
- إعادة صياغة الدور الحكومي في دعم التعليم.
- إنشاء وحدات خدمية تساعد على توفير دخل إضافي.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم، أي تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين المناطق الريفية والحضرية، وبين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> حمداوي جميل، (2017)، التعليم المغربي بين الأزيمة والإصلاح، ط1، المغرب، ص ص 29-32.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 33، 34.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 41.

<sup>4</sup> أبوزرة عبد الحميد، (2015)، حصيلة سياسة التعليم المغربي: مخزنة خوصصة التخريب، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: [www.waghress.com/profvb/3508](http://www.waghress.com/profvb/3508) تاريخ الدخول 2018/11/26

<sup>5</sup> حمداوي جميل، (2017)، المرجع نفسه، ص 50.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 52.

<sup>7</sup> Mohamed, K. (2015). Impact of Education public Policy on Schooling in maroco a temporal and transverse analysis, International journal of economics and finance, 7(4), PP 215- 216.

<sup>8</sup> المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، التقرير الوطني لتقييم التعليم لجميع لدولة قطر 2000- 2015، قطر، ص ص 01- 02.

<sup>9</sup> Ministry of development planning and statistics. (2017), Education in Qatar statistical profile 2016, Doha, Qatar, p 23.

<sup>10</sup> المجلس الأعلى للتعليم، (2014)، المرجع السابق، ص 09.

<sup>11</sup> المرجع نفسه، ص 09.

<sup>12</sup> المرجع نفسه، ص 27.

<sup>13</sup> المرجع نفسه، ص 109.

<sup>14</sup> الزنفلي أحمد محمود، (2017)، المرجع السابق، ص ص 122، 123.

<sup>15</sup> المرجع نفسه، ص ص 123، 124.

<sup>16</sup> المرجع نفسه، ص 130.

<sup>17</sup> المرجع نفسه، ص ص 133، 134.

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص 137.

<sup>19</sup> المرجع نفسه، ص 142.

<sup>20</sup> المرجع نفسه، ص ص 147، 148.

<sup>21</sup> المرجع نفسه، ص 161.